

في تنفيذ خططها الرامية إلى مكافحة نشر الأسلحة الصغيرة بطريقة غير مشروعة؛

شدد على ضرورة مواصلة الإصلاحات الأمنية الهادفة إلى تحسين العلاقات المدنية - العسكرية في البلدان الخارجة من حالات الصراع وخلق ثقافة تدعو للسلام والاستقرار وتعزيز سيادة القانون؛

حث البلدان المانحة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني على مواجهة الحالة الإنسانية الصعبة في أجزاء عديدة من المنطقة دون الإقليمية وتوفير الموارد الكافية في إطار عملية النداءات الموحدة الخاصة بغرب أفريقيا لعام ٢٠٠٥، وذلك كجزء من استراتيجية إقليمية للاستجابة الإنسانية تهدف إلى تحسين أمن الناس الذين هم في ميس الحاجة إلى الحماية أو أولئك الذين توشك قدرتهم على التحمل على النضوب.

وفي نهاية الاجتماع، أدلى الرئيس (بنن) ببيان باسم المجلس^(٤٩). وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:

أعرب مجددا عن اعتقاده بضرورة اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالقضايا دون الإقليمية والعابرة للحدود في إطار استراتيجية أوسع لمنع الصراعات وإدارة الأزمات وبناء السلام في المنطقة دون الإقليمية؛

شجع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا على مواصلة تشجيع الأخذ بنهج دون إقليمي متكامل ومشارك مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي، وكذلك مع سائر الشركاء الدوليين الرئيسيين ومنظمات المجتمع المدني؛

رحب بالقرار الذي اتخذته الاتحاد الأوروبي في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ لمساعدة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

(٤٩) S/PRST/2005/9

باء - توطيد السلام في غرب أفريقيا

الإجراءات التمهيدية

المنتظر أن تسفر مناقشتها في النقاش المفتوح عن توصيات ملموسة وواقعية تمكن مجلس الأمن من صوغ تدابير محددة تغطي جميع جوانب عملية تعزيز السلام كمنع نشوب الصراعات، وحفظ السلام وبناء السلام.

وفي الجلسة ٥٥٠٩، المعقودة في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦، اعتمد المجلس البند المعنون "تعزيز السلام في غرب أفريقيا"، وأدرج في جدول أعماله الرسالة المذكورة أعلاه. وفي أعقاب الملاحظات الافتتاحية للرئيس (غانا)، استمع المجلس إلى إحاطات من الأمين العام وممثله الخاص لغرب أفريقيا، وكذلك من الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأدلى أعضاء المجلس ببيانات، وكذلك ممثلو باكستان، والبرازيل، وجمهورية كوريا، والسنغال، وسيراليون، وغواتيمالا، وغينيا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وفنلندا (باسم الاتحاد

بيان صادر عن الرئيس في جلسة مجلس الأمن

٥٥٠٩ المعقودة في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦

في رسالة مؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمين العام^(١)، أحال ممثل غانا ورقة مفاهيمية للمساعدة في توجيه مداورات مجلس الأمن إبان مناقشة مفتوحة بشأن تعزيز السلام في غرب أفريقيا، عقدت خلال تولي غانا رئاسة مجلس الأمن. وأشار في الورقة المفاهيمية إلى أن عدم الاستقرار السياسي الذي تعاني منه المنطقة قد انحسر إلى حد كبير، وأتاح هذا الانحسار فرصة نادرة من أجل بناء الوطن وتعزيز التنمية المستدامة. وحددت الورقة مجموعة من المواضيع الواسعة النطاق الشاملة لعدة قطاعات، وكان من

(١) S/2006/610

التي خرجت من الحرب منذ فترة وجيزة وتطوير الإطار المؤسسي والقدرات ذات الصلة بمبادرات السلام وتعبئة الموارد المطلوبة لمبادرات السلام من هذا القبيل ومعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع بطريقة شاملة. وكان مهما، على وجه الخصوص، نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، ولا سيما الجنود الأطفال والمرتزة^(٤).

وأكد الأمين العام مجددا على رأيه بضرورة اتباع نهج شامل للتصدي للنزاعات المختلفة، وإن كانت مترابطة، في غرب أفريقيا، وفي هذا السياق، رحب برغبة قادة غرب أفريقيا في الانخراط في معالجة النزاعات في المنطقة، دون النزعة المعتادة إلى التمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. وشدد على أنه من أجل أن يعم السلام وأن يدوم، يجب على المجتمع الدولي تطوير مبادرات مفيدة في بناء السلام، بما في ذلك المصالحة وعمليات بناء الثقة، فضلا عن آليات تقوية سيادة القانون. وأعرب عن قلقه من أن الاستجابة الدولية لحالات ما بعد النزاع، قد عانت من قلة الأموال، وقلة التنسيق الدولي، والميل إلى المغادرة قبل الأوان. وأعرب عن أمله في أن تضطلع لجنة بناء السلام، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بدور في معالجة أوجه الضعف هذه. وواعد بأن تكون الأمم المتحدة ملتزمة بمواصلة العمل مع أعضاء المنطقة دون الإقليمية في رحلتهم إلى سلام مستدام^(٥).

ولاحظ الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا أن المنطقة دون الإقليمية تواجه تهديدات جديدة متنوعة نتيجة للتحويلات السياسية والاقتصادية والديمقراطية الجارية،

(٤) S/PV.5509، الصفحتان ٣-٤.

(٥) المرجع نفسه، الصفحات ٤-٦.

الأوروبي^(٦)، وكوت ديفوار، وليبيريا، وليبيا، ومصر، وناميبيا، والنرويج، والنيجر، ونيجيريا، والهند^(٧).

ورحب الرئيس بإنشاء لجنة بناء السلام، كنتيجة من أهم نتائج العملية الجارية لإصلاح الأمم المتحدة، وأكد أنه لا تزال هناك توترات ساخنة في دول مثل كوت ديفوار وغينيا - بيساو، إلا أن هذه التوترات لا بد من تسويتها قبل أن تصبح مستعصية على الحل، وأكد على الحاجة إلى تعزيز أسس السلام، حتى في البلدان التي لم تشهد أية اضطرابات أو نزاعات كبرى. وكان من رأيه أن الكثير من مشاكل المنطقة يمكن أن تعزى، وعن حق، إلى الحكم الاستبدادي والافتقار إلى الإدارة الرشيدة، والقيادات التي لا يمكن مساءلتها. وأعرب عن سروره في هذا الصدد للإشارة إلى التصميم الجلي لشعوب غرب أفريقيا على بناء مجتمعات جديدة تركز على مبادئ المساءلة الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. وسلم بأن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا تواجه قيودا حادة من حيث القدرات والموارد، رغم أنها كانت في طليعة عمليات السلام في غرب أفريقيا، ولكنه أكد أنه بمجرد تمكين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، فستكون شريكا يعول عليه في تحقيق السلام وتوليد الثروة، بما يعود بالنفع لا على المنطقة فحسب بل أيضا على العالم أجمع. ورأى الرئيس أنه ينبغي لاستراتيجية توطيد السلام أن تركز على تسوية النزاعات الحالية بأسرع ما يمكن والحيلولة دون عودة النزاع في البلدان

(٦) أيدت هذا البيان كل من ألبانيا، وأوكرانيا، وبلغاريا، وتركيا، والجيل الأسود، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، وصربيا، وكرواتيا.

(٧) مثل قطر نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية؛ ومثل غانا وكوت ديفوار وزيرا الشؤون الخارجية في كل منهما؛ ومثل غينيا الأمين العام بوزارة الدولة للشؤون الخارجية.

القدرات المؤسسية وتقديم المساعدة في وضع السياسات. وأعرب عن اعتقاده بأن منطقة غرب أفريقيا ينبغي أن تكون مستفيدا طبيعيا من عمل لجنة بناء السلام، إلا أنه رأى أن اللجنة قد لا تستطيع تناول مشاكل بلدان عديدة في العام الأول من عملها. وبالتالي، ينبغي أن تواصل مختلف وكالات الأمم المتحدة الموجودة في الميدان دعم البلدان المعنية ومبادرات الجماعة الاقتصادية لتوطيد السلام، بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا^(٧).

ورحب معظم المتكلمين بالانتقال من الحرب إلى الحكم الديمقراطي في سيراليون وليبيريا وغينيا - بيساو، فضلا عن الجهود الرامية إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة في كوت ديفوار. وأكدوا أنه على الرغم من الحالة الأمنية المشعبة في تلك البلدان، أصبحت منطقة غرب أفريقيا ككل أقرب من أي وقت مضى إلى توطيد السلام بطريقة شاملة ومنسقة. وأثنوا على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي لدورهما القيادي في هذا الصدد، وحثوا على المزيد من التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية.

وشدد المتكلمون على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاع سعيا لتحقيق سلام دائم في غرب أفريقيا. وفي هذا الصدد، أبرز بعض المتكلمين الحاجة إلى بناء قدرات المؤسسات الوطنية، لا سيما في مجالات الحوكمة وسيادة القانون ومكافحة الإفلات من العقاب^(٨). واعتبر أعضاء

(٧) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٠.

(٨) المرجع نفسه، الصفحة ١٧ (الاتحاد الروسي)؛ الصفحة ٢٠ (الأرجنتين)؛ الصفحة ٢١ (الدانمرك)؛ الصفحة ٢٦ (فرنسا)؛ الصفحة ٢٩ (سلوفاكيا)؛ الصفحة ٣١ (الولايات المتحدة)؛ الصفحة ٣٢ (اليابان)؛ الصفحة ٣٤ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٣٦ (جمهورية تروانجا المتحدة)؛ S/PV.5509 (Resumption 1)، الصفحة ٣ (غواتيمالا)؛ الصفحة ٥ (ناميبيا)؛

والبطالة والهجرة غير الرسمية للشباب. وحث المجلس على إيلاء اهتمام خاص للبلدان التي تجتاز مرحلة انتقالية من خلال تعزيز قدراتها المؤسسية ومساعدة سكانها الضعفاء. وينبغي أن تكون الأولوية في هذا الصدد لبطالة الشباب وتأثيرها على السلم والاستقرار على الصعيدين الوطني والإقليمي، والهجرة السرية وتأثيرها المتزايد على الحكم المحلي والعلاقات الدولية، والتغيير الديمقراطي والسلمي لنظام الحكم بوصفه وسيلة لمنع النزاعات، والتوسع الحضري السريع، وتزايد انعدام الأمن، وتقديم الدعم للقطاع الخاص في أفريقيا، بوصفه وسيلة لكفالة إحراز تقدم^(٦).

ولاحظ الأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن لجنة بناء السلام قد صُممت ملء فجوة كبيرة في أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالسلام، ومن أجل مساعدة البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال من الحرب إلى السلم، وتعزيز الاستقرار، والديمقراطية، والتنمية. ووفقا لما قاله، ينبغي لتعزيز السلام في بلدان غرب أفريقيا أن يشمل العناصر الأربعة الرئيسية التالية: إعادة بناء المؤسسات الديمقراطية، بما فيها الجهاز القضائي، والبرلمان، وسلك الخدمة المدنية؛ وإصلاح قطاع الأمن لتشكيل قوات أمن فعالة ووطنية فعلا؛ ودعم قدرات الحكومة الاقتصادية لإعادة بناء البنى التحتية المدمرة وتقديم الخدمات الاجتماعية للسكان؛ وتنمية القطاع الخاص لإيجاد فرص عمل وفرص اقتصادية للجيش العرمرم من الناس العاطلين، لا سيما الشباب. وأكد أن الأمم المتحدة يمكن أن تقود الجهود الدولية للمساعدة في عملية تعزيز السلام في البلدان الخارجة من النزاعات من خلال برامج لدعم الميزانية، وتيسير إقامة المشاريع، لا سيما إعادة بناء الهياكل الأساسية وتعزيز

(٦) المرجع نفسه، الصفحات ٦-٨.

والحوكمة الرشيدة الذي وضعته الجماعة الاقتصادية لدول
غرب أفريقيا، لما ينطوي عليه من قدرة على الردع عندما
يتعلق الأمر بالحفاظ على الحوكمة الرشيدة^(١٤).

وكان ممثل الصين في عداد من شدد على الحاجة
الملحة إلى الحد من الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية، فقال إن
جميع المشاكل في غرب أفريقيا يمكن احتزالها بكلمة واحدة:
التنمية^(١٥). وأشار ممثل سيراليون إلى إن توطيد السلام في
غرب أفريقيا هو ممارسة تنمية لا بد من النظر إليها
ومعالجتها في سياق برامج تخفيف الفقر في المنطقة دون
الإقليمية^(١٦). وحذر ممثل فتروبيلا (جمهورية - البوليغارية)
من أن الفقر المدقع هو أكبر تهديد للسلام، حيث يعيش
بلايين البشر بأقل من دولارين في اليوم وهو ما يمكن أن
يكون مصدرا لزعزعة الاستقرار^(١٧).

وأعرب معظم المتكلمين عن الأمل في أن تضطلع
لجنة بناء السلام المنشأة مؤخرا بدور حاسم في مساعدة
البلدان الخارجة من النزاع على تحقيق السلام والاستقرار
المستدامين، ورحب العديد من المتكلمين باختيار سيراليون
في عداد الحالات الأولى المدرجة في جدول أعمال
اللجنة^(١٨). ولاحظ ممثل الدانمرك أن إحدى المهام ذات

آخرون أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لقضايا الفقر
والبطالة والتخلف^(٩). غير أن العديد من المتكلمين رأوا أنه
كفي يكون السلام دائما، يلزم وجود استراتيجية لدعم
الديمقراطية والحوكمة الرشيدة، واستراتيجية لخفض الفقر في
الوقت ذاته^(١٠).

وكان ممثل الاتحاد الروسي في عداد من شدد على
أهمية الحوكمة الرشيدة وبناء المؤسسات واحترام سيادة
القانون وحقوق الإنسان، فذكر أن أهم وسيلة لمنع نشوب
النزاعات الداخلية هي تعزيز سيادة القانون وتحقيق
الديمقراطية والحوكمة الرشيدة^(١١). ولاحظ ممثل الدانمرك أنه
في حين أن زيادة كفاءة عمليات حفظ السلام هي مجرد
خطوة أولى في التعامل مع حالات ما بعد النزاع، فإن النهج
الأكثر استدامة يتمثل في كفالة إقامة مؤسسات الأمن الوطني
في مرحلة مبكرة من عملية الانتقال^(١٢). وأشار ممثل فرنسا
إلى أن الافتقار إلى الحوكمة الرشيدة كان السبب في
الاضطرابات التي شهدتها المنطقة^(١٣). واتفق ممثل النيجر مع
ذلك، ورأى أنه ينبغي تعزيز البروتوكول المتعلق بالديمقراطية

الصفحة ١٠ (السنغال)؛ الصفحة ١٤ (الهند)؛ الصفحة ٢٣
(نيجيريا)؛ والصفحة ٢٧ (النيجر).

(٩) S/PV.5509، الصفحة ١١ (قطر)؛ الصفحة ١٧ (الاتحاد
الروسي)؛ الصفحة ١٩ (الصين)؛ الصفحة ٣٢ (اليابان)؛
والصفحة ٣٤ (المملكة المتحدة)؛ S/PV. 5509 (Resumption 1)،
الصفحة ١٤ (الهند)؛ الصفحة ١٨ (سيراليون)؛ الصفحة ٢٠
(جمهورية فتروبيلا البوليغارية)؛ والصفحة ٢١ (جمهورية
كوريا).

(١٠) S/PV.5509، الصفحتان ١٣-١٤ (كوت ديفوار)؛ الصفحة ٢٩
(سلوفاكيا)؛ والصفحة ٣١ (الولايات المتحدة).

(١١) المرجع نفسه، الصفحة ١٧.

(١٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢.

(١٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٦.

(١٤) S/PV.5509 (Resumption 1)، الصفحة ٣.

(١٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

(١٦) S/PV.5509 (Resumption 1)، الصفحة ١٨.

(١٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢٠.

(١٨) S/PV.5509، الصفحة ١٨ (الاتحاد الروسي)؛ الصفحة ١٩

(الصين)؛ الصفحة ٢٠ (الأرجنتين)؛ الصفحة ٢٦ (فرنسا)؛

الصفحة ٢٨ (الكونغو)؛ الصفحة ٢٩ (سلوفاكيا)؛ والصفحة

٣١ (الولايات المتحدة)؛ S/PV.5509 (Resumption 1)،

الصفحة ٥-٧ (ناميبيا)؛ الصفحة ١٣ (البرازيل)؛ الصفحة

١٨ (سيراليون)؛ الصفحة ٢١ (جمهورية كوريا)؛ الصفحة ٢٣

والجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية^(٢٣). وأشار ممثل الهند إلى أنه يجب ألا تعمل لجنة بناء السلام مع مجلس الأمن وحده، وإنما يجب أيضا وفي المقام الأول أن تأخذ في الاعتبار مساهمات هيئات أخرى للأمم المتحدة، وأن تعمل تحت التوجيه العام للجمعية العامة^(٢٤).

وفيما يتعلق بمسألة مكافحة الإفلات من العقاب، أثنى العديد من الممثلين على اعتقال ومحكمة تشارلز تايلور^(٢٥). ورأى ممثل النرويج أن المجتمع الذي مزقته الحروب لا يمكن أن يتعافى إلا إذا تم تقديم المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وانتهاكات القانون الإنساني الدولي إلى العدالة^(٢٦). وأعرب ممثل ناميبيا عن اعتقاده أن المصالحة هي مفتاح السلام المستدام، وأن السعي إلى تحقيق العدالة ينبغي ألا يهدف إلى معاقبة الذين ارتكبوا جرائم، وإنما إلى إعادة تأهيلهم، وتصحيح ما قاموا به من أخطاء^(٢٧). وشدد ممثل كوت ديفوار من جانبه، على أن العدالة يجب تقديمها في وقت مناسب. وحذر من أن العدالة التي تُطبق قبل أوأما قد تقوض دعائم سلام ما زال هشاً وتسيء إلى الثقة التي لم تتوطد بعد بين الأعداء السابقين. أما إذا كانت متأخرة جداً، فيمكن أن تحول دون دخول المجتمع إلى عصر

الأهمية للجنة هي البحث عن أفضل الممارسات في تيسير نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وعمليات إصلاح قطاع الأمن وسيادة القانون في حالات ما بعد النزاع^(٢٩). وأكد ممثل اليونان أن على اللجنة أن تعمل بشكل وثيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والسلطات الوطنية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل تحقيق الأهداف الطويلة الأجل، من قبيل مكافحة بطالة الشباب وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية^(٣٠). وذكر ممثل اليابان أن المجلس واللجنة ينبغي أن يتناولا مسائل الأمن والحكومة وإعادة الإعمار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وفقا لمجالات المسؤولية المحددة لكل منهما، مع تقديم اللجنة للمساهمة البناءة إلى المجلس. وأشار كذلك إلى أنه ينبغي للجنة أن تعطي الأولوية للمسائل المدرجة في جدول أعمالها، وأن تدرس بعناية استراتيجيات بناء السلام لكل دولة تنظر فيها^(٣١). ورأى ممثل غواتيمالا أيضا أنه ينبغي للجنة أن تساعد السلطات الوطنية في تحديد الأولويات ووضع استراتيجيات واقعية وسياسات متسقة تتلاءم وظروف كل بلد^(٣٢). وأشار ممثل مصر إلى أنه ينتظر من اللجنة القيام بدور قيادي في ضمان التنسيق الكفوء بين مختلف الأطراف الفاعلة التي تسهم في جهود بناء السلام. وأشار مع القلق إلى محدودية قدرة مجلس الأمن ودوره في تناول متطلبات مرحلة التحول من النزاع إلى التنمية الشاملة، خاصة وأنه تردد مرارا في فتح قنوات التنسيق الحقيقي والفعال مع الجمعية العامة

(٢٣) المرجع نفسه، الصفحتان ٧ و ٨.

(٢٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٥.

(٢٥) S/PV.5509، الصفحة ٢٦ (فرنسا)؛ الصفحة ٣١ (الولايات المتحدة)؛ الصفحة ٣٤ (المملكة المتحدة)؛ والصفحة ٣٦ (جمهورية ترانيبا المتحدة)؛ (1) Resumption S/PV.5509، الصفحتان ٤-٥ (فنلندا، باسم الاتحاد الأوروبي)؛ الصفحة ٢٣ (نيجيريا)؛ والصفحة ٢٤ (النرويج).

(٢٦) (1) Resumption S/PV.5509، الصفحة ٢٤.

(٢٧) المرجع نفسه، الصفحة ٦.

(نيجيريا)؛ الصفحتان ٢٥ و ٢٦ (باكستان)؛ والصفحتان ٢٧-٢٨ (النيجر).

(١٩) S/PV.5509، الصفحة ٢٢.

(٢٠) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤.

(٢١) المرجع نفسه، الصفحتان ٣٢ و ٣٣.

(٢٢) (1) Resumption S/PV.5509، الصفحة ٣.

التراع لصالح النساء، والأطفال، والفتيات، لا سيما في مجال
التعليم وإيجاد فرص العمل^(٣٥).

وفي نهاية الاجتماع، أدلى الرئيس ببيان باسم
المجلس^(٣٦). وفي جملة ما أورده المجلس في البيان أنه:
شدد على أهمية معالجة مسألة توطيد السلام في غرب أفريقيا
بأسلوب شامل ومنسق؛

شدد على الدور الأساسي لكل حكومة من حكومات غرب
أفريقيا في توطيد السلام لمصلحة جميع المواطنين؛

أكد الأهمية الحاسمة لتزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم
 وإعادة إدماجهم؛

كرر تأكيد أهمية إيجاد حلول فعالة لمشكلة اللاجئين
والمرشدين داخليا في المنطقة؛

حث المجتمع الدولي على توفير ما يكفي من موارد كجزء
من استراتيجية للاستجابة الإنسانية المنسقة تهدف إلى تحسين الأمن
الإنساني لشعب غرب أفريقيا المحتاج إلى هذه الحماية؛

وشدد على ضرورة ضمان تحسين تنسيق مبادرات المانحين
لكي يتسنى الاستفادة على أفضل وجه من الموارد المتاحة؛

وشدد كذلك على ضرورة مواصلة وتعزيز التعاون بين الأمم
المتحدة، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي،
في مبادرات توطيد السلام؛

وأكد أهمية ودور لجنة بناء السلام في تقديم المساعدة إلى
البلدان الخارجة من التراع لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين؛

وطلب إلى الأمين العام، بالتشاور مع أمانة الجماعة
الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، موافاته بحلول نهاية العام
بتقرير مشفوع بتوصيات بشأن التعاون بين بعثات الأمم
المتحدة العاملة في المنطقة وبشأن القضايا العابرة لحدود بلدان
غرب أفريقيا.

(٣٥) S/PV.5509 (Resumption 1)، الصفحة ٧.

(٣٦) S/PRST/2006/38.

جديد من خلال كشف الحقائق بهدف تحقيق المصالحة
الوطنية^(٣٨).

ورأى ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة أنه لا يوجد
نقص في الأفكار عن كيفية صون وتوطيد السلام في حالات
ما بعد انتهاء التراع في غرب أفريقيا. وشدد على أن
ما يُفتقر إليه هو الإرادة والتصميم والموارد اللازمة للتنفيذ
الفعال للتوصيات الكثيرة المطروحة فعلا^(٣٩). وفي هذا

الصدد، كرر عدة ممثلين تأكيد الحاجة إلى وقف الانتشار
والتداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة
على وجه الاستعجال^(٤٠)، بينما شدد آخرون على أهمية

العمليات الناجحة لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
وإصلاح قطاع الأمن^(٤١). وحث ممثل قطر المجلس على

الاعتراف بالتعليم بوصفه أداة حيوية لتعزيز وتوطيد السلام
والأمن والاستقرار^(٤٢)، ودعا ممثل بيرو إلى تطبيق مناهج
تعليمية من شأنها تعزيز السلام والتنمية^(٤٣). وطالب ممثل

الداغمرك بزيادة التركيز على النساء عند تسوية التراعات
وتوطيد السلم^(٤٤). وبالمثل أشار ممثل ناميبيا إلى وجوب
تصميم برامج واستراتيجيات لبناء السلام في حالة ما بعد

(٢٨) S/PV.5509، الصفحة ١٤.

(٢٩) المرجع نفسه، الصفحة ٣٥.

(٣٠) المرجع نفسه، الصفحة ١٣ (كوت ديفوار)؛ (S/PV.5509
Resumption 1)، الصفحة ١٠ (السنغال)؛ الصفحتان ١٨-١٩
(سيراليون)؛ الصفحة ٢٣ (نيجيريا)؛ والصفحة ٢٩ (ليبيريا).

(٣١) S/PV.5509، الصفحة ٢٠ (الأرجنتين)؛ الصفحة ٢٩
(سلوفاكيا)؛ والصفحة ٣٢ (اليابان)؛ (S/PV.5509 (Resumption 1)،
الصفحة ٦ (ناميبيا)؛ الصفحة ١٠ (السنغال)؛ والصفحة ١٢
(البرازيل).

(٣٢) S/PV.5509، الصفحة ١٢.

(٣٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٥.

(٣٤) المرجع نفسه، الصفحة ٢٢.